



في هذا العدد

إلى عام جديد

يتزامن صدور هذا العدد من "الامن العام"، مع اطفاء الشمعة الثامنة من عمر المجلة ودخولها المعترك الاعلامي، وحجز موقع لها بين مختلف الاعلام اللبناني. كل ذلك نتيجة الجهد الكبير الذي قدمه كل العاملين فيها. العنوان الرئيسي الذي انطلقت منه المجلة، يكمن في ابراز دور المديرية العامة للامن العام والمهام المختلفة التي تقوم بها تحت شعار "التضحية والخدمة"، اضافة الى اغناء الرأي العام بموضوعات وتحقيقات امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ورياضية... تساهم في الاضاءة على محطات كثيرة تهتم القارئ، وتنقل اليه الصورة واضحة من كل زواياها مهنية وأمانة وصدقية.

على الرغم من المسار الانحداري الذي يمر فيه قطاع الاعلام الورقي، والتحول الى الاعلام الالكتروني الرقمي والخبر السريع والمباشر، الا ان التجربة اثبتت ان فكرة الدمج بين الاعلام المنتشر على الشاشات الالكترونية والمطبوعات الورقية لا تزال تستسيغ الكثير من القراء الذين يشعرون بالرضى عندما "يُقبلون" الصفحات بأيديهم من دون ان يقاطعهم خبر من هنا او اتصال من هناك.

يتوافق مع هذا العدد ايضا تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، التي تنتظرها ملفات كثيرة تتطلب حلولا جديّة ومستدامة، تراكمت خلف جدار سميك ساهمت في بنائه اللامبالاة واللامسؤولية، ويصعب هدمه من دون ارادة جامعة ومصممة ومقتدرة. استحقاقات تبدأ من الازمة الاقتصادية والمالية مروراً بالصحة والكهرباء والمدارس، وكل شيء يخص متطلبات اللبنانيين وعيشهم بكرامة لتأمين حاضرهم وضمان مستقبل افضل لأبنائهم الذين، ويا للأسف، يحاولون بأي وسيلة، حتى "التعلق بحبال الهوا"، مغادرة وطنهم الى "اي" بلد آخر هرباً من المجهول الذي اوصلتهم اليه السياسات المختلفة. هذه الهجرة الشبائية الخطيرة وغير المنظمة ستفرد لها "الامن العام" قريبا مساحة من التحقيقات نظرا لانعكاساتها الخطيرة على لبنان ومستقبله كوطن تعددي.

مرحلة جديدة تدخلها البلاد، تتطلب من الجميع جهدا استثنائيا من اجل جبه الانهيار ووقف مساره الارتطامي او اقله التخفيف من اثاره، والبدا بتوجيه البوصلة للمباشرة بإجراء إصلاحات بنيوية تؤسس لتطوير النظام وتحديث المؤسسات والانتقال من دولة المحاصصة الى دولة تحكمها القوانين والانظمة.

من جملة الملفات التي تعالجها "الامن العام" في هذا العدد، ملف التغيير المناخي، اخطاره وسلبياته على البيئة والانسان وتأثيره على بلدان الشرق الاوسط ومن بينها لبنان، والبحث في سبل المعالجة وطرق الحماية انطلاقاً من المقررات والتوصيات التي ستصدر عن مؤتمر لندن الذي سيكون للبنان مشاركة فيه، بحيث يتطرق الخبراء إلى كيفية تأثير التغيير المناخي على الثروة المائية وسبل ترشيد استعمال المياه على الزراعة والسياحة والمنازل اضافة الى الخطط البديلة.

يصادف ايضا في هذا الشهر استحقاق مرور سنتين على انطلاق الحراك الذي كانت له ايجابية وحيدة في كشف مكامن الضعف في الدولة ومؤسساتها. اما في شأن البرامج وخطط اعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واداريا، فهو موضع نقاش يتطلب تأمين مساحة من الامن والامان برعاية قانونية لإحداث التغيير ديموقراطيا يتحمل نتائجه الشعب في صناديق الاقتراع.

على الرغم من الإنتقال الى "الجمهورية الثانية"، فالسجلات القائمة في البلد بعضها ما زال في الماضي، بينما غيرها ينشد مجهولا غير واضح المعالم، في حين ان البعض الثالث يدافع عن الراهن كأنه حقيقة مقدسة لا يجوز مسها لا من قريب ولا من بعيد. يحصل هذا فيما لبنان، الدولة والكيان والعيش المشترك، يتآكل امام اعين اللبنانيين من دون وجود محاولات فعلية، جادة وصادقة، الا عند القليلين للخروج من دائرة السقوط الحر ومنع حصول الارتطام الكبير.

الانهيار الذي وقع علينا ووقعنا عليه غير وبذل اسلوب عيش اللبنانيين، ناهيك بأنه اصاب الطبقة الوسطى بما هي صمام امان النظم الاقتصادية والاجتماعية، وادى في بعض الاحيان إلى توترات بين المواطنين. كل هذا يتطلب وجود ارادة تهدم الجدار وتطوّق الازمات.

"الامن العام"